


بنية القبيلة في مغرب ما قبل الاستعمار
المحافظة على التوازنات

الطيب بياض
أستاذ التاريخ ، جامعة الحسن الثاني-عين الشق ، الدار البيضاء

ذهبت الأبحاث الإثنوغرافية والدراسات السوسيولوجية التي قام بها باحثون أجانب، سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو قبلها، مذاهب شتى في تشخيص بنية المجتمع المغربي، والكشف عن مكونات تنظيمه الاجتماعي. ومرد ذلك إما لمحاولتها إخضاع الواقع المغربي لمعطيات نظرية سابقة وجاهزة، أو لأن أصحاب هذه الدراسات كانت لهم خلفياتهم ونواياهم المسبقة، فسعوا بكل الوسائل إلى إظهار المجتمع المغربي بصورة المجتمع القبلي الذي لا يضمن وحدته إلا انطلاقا من متناقضات تجزئه حسب المعطى البيولوجي أو الإيكولوجي أو غيره من المركبات التي تتشكل من فسيفساء قبلي أو قطعة شطرنج تغطي الخريطة القبلية لبلاد تؤطرها ثنائيات العرف/الشرع، والجبل/السهل، والسيبة/المخزن، والبربر/العرب، الخ.

ورغم ما يسجل على هذه الدراسات من انطلاقها من انتظارات خاصة لأصحابها حسب مواقعهم الفكرية المحكومة بوظائفهم الإيديولوجية والسياسية التي قادتهم إلى السعي الحثيث لتمطيط المجتمع المغربي ليتلاءم مع نظرياتهم، فإن

ذلك لا ينفي أنها قامت بمجهود علمي مكن باحثين مغاربة من دراسته بشكل نقدي سواء في إطاره العام (1)، أو من خلال مونوغرافيات محلية (2).

فماهي مستويات التفاوت بين الأطروحتين الأجنبية والمغربية حول القبيلة المغربية؟ وكيف ساهمت بنية هذه الأخيرة كوحدة إنتاجية في عرقلة تفسخها وإفراز تعبيرات سوسيو-اقتصادية أرقى لتجاوز إقتصاد القلة والكفاف؟

○ **فسيفساء من القبائل.** فتح ميشو بيلير (Michaux-Bellaire) من خلال كتاباته الغزيرة والمتنوعة، سواء في مجال الشؤون الأهلية أو السوسيولوجيا المغربية، شهية عدد من الدارسين للانكباب على دراسة البنيات الاجتماعية والسياسية للمغرب، وقد سعى مبكرا إلى تقديم توجيهاته في الموضوع. يقول في هذا الشأن: «إن الدولة المغربية، كما وجدناها منذ 14 سنة مضت، ليست إن شئنا الدقة، لا إمبراطورية ولا ديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه لدينا، ولكنها عبارة عن توازن من الضروري عدم الإخلال به، بل بالعكس من ذلك تعزيزه بما يناسب ويفيد من التعديلات غير المتسرعة. ومن ثم، يجب أن تكون دراسة شروط هذا التوازن هي الشغل الشاغل للسوسيولوجيا المغربية» (3).

يظهر المجتمع المغربي في أعمال ميشو بيلير عبارة عن فسيفساء من القبائل تقوم مقام بنية ثابتة لمارسات السلطة والسلطة المضادة. ويكتسي مفهوم القبيلة عند هذا الباحث، من جهة، مظهرا سياسيا، وقوة اجتماعية تُغدِّي طموحات القبيلة السياسية التي ترى في كل سلطة مركزية محتملة يجسدها المخزن عدوها الأساسي. ومن جهة أخرى، يستتبع مفهوم القبيلة نموذجا من المجتمع، يحيل في ذهن الباحث

---

(1) Abdellah Laroui, *les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830–1912)*, Ed. Centre culturel arabe, 1993, p. 167-187.

– وأيضا: عبد الله حمودي، «الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة، ملاحظات حول أطروحات كلنير»، الأنتروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال، الطبعة الأولى، 1988، ص. 60–86.

(2) جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، 1986، ص. 189–221.

أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850–1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية، 1983، ص. 105–137.

(3) E.D. Michaux-Bellaire, « Sociologie marocaine», *Archives marocaines*, XXVII, 1927, p. 297.

إلى مرحلة من تطور تاريخي خصوصي، كانت القبيلة تشكل عائقا يحول دون تكون مجتمع دولتي (4).

إذا كان مسعى ميشو بيلير هو إظهار «المخزن» (نظام الحكم) بمثابة الجهاز الطفيلي العربي الجاثم على رقاب القبائل البربرية ذات النزوع الاستقلالي؛ وهي مقدمات للدفاع عن سياسة قبلية بديلة متعارضة مع مخزن قد لا يكون التعاون معه أمرا يقينيا، فقد فاته أن يدرك أن هذه القبائل لم تمتلك أصلا إستراتيجية سياسية واضحة المعالم ضد المخزن المحلي، فبالأحرى أن يتم الطعن في مشروع دولتي مساير، على كل حال، لشكل العلاقات السوسيو اقتصادية السائدة آنذاك، وإن كان الباحث لا ينكر، عند تعرضه لظاهرة السيبة، اقتصار هذه القبائل على التمرد والعصيان، أي رد الفعل، وانعدام الفعل السياسي المنظم والمؤطر بوعي، والمدبر بتنسيق يفضي إلى الشمولية. وليس مجرد رفض شطط قائد أو جابي، أو زعم مهدوي زائف بكاف للحديث عن الثورة أو السيبة الدائمة التي كان يحلو للباحث نقلها من حقلها السياسي إلى مجال بيولوجي يضفي عليها شكلا طبيعيا، وكأنها سلوك غريزي جبلت عليه قبائل لا تدين للسلطان بأي ولاء. على هذا النغم كان جونار (Jounnart) الحاكم العام للجزائر يعزف قيثارته التوسعية وعينه ترنو في اتجاه مغرب كانت ترمقه بدون قائد، وموزع بين قبائل تعيش حالة فوضى ليس داخل نظام دولتي، بل خارجه طامحة إلى تحقيق أو استعادة استقلالها (Bled Siba = pays sans maître) (5). لقد تم الترويج بشدة لأطروحات عامة تتحدث عن غياب التضامن العربي البربري، الخصوصية، الفردانية، الحقد المتبادل، من طرف مختلف الدراسات التي اهتمت بالمجتمع المغربي، والتي لم تكن تستجيب إلا لأغراض إثنوكولونيالية. فبعد الانصهار والتداخل والتمازج الذي تم عبر قرون، يبدو التمييز بين القبائل العربية والبربرية، على مستوى الموقف السياسي على الأقل، مجرد وهم. فما يحدد الخصوصية قبل كل شيء هو الموقع الجغرافي، أما التناقض بين المجموعتين، وإن كان قائما، فلم يكن أبدا على أساس عرقي، كما يظهر من الحركات التمردية المحتضنة من طرف القبائل البربرية على الرغم من قيادتها العربية (بوحمارة، الريسوني، عبد الحفيظ،

---

(4) محمد هرورو، «علم الاجتماع السياسي الاستعماري»، مجلة أبحاث، العدد 9–10، السنة الثالثة، شتاء 1986، ص. 13.

(5) Jacques Cagne, *Nation et nationalisme au Maroc*, Rabat, 1988, p. 559-561.

مـولاي الزين ...)؛ فالبون شاسع إذن بين تدبـير محلي وغياب التدبير، بين وطن موزع بـين أقاليم موحدة تجمعها بالسلطة المركزية روابط خاصة، وفسيفساء من القبائل ذات النزوع الاستقلالي والفوضوي على حد سواء (6). ذلك ما لم يستوعبه روبير مونطاني (R. Montagne) الذي اكتشف من خلال دراسته للجنوب المغربي، الخاضـع يومئـذ للحمايـة الفرنسية، كيف كانـت تتكسر الأطر أو الهيـاكل الهشة للدويـلات البربرية ليتأسس نظام سياسي واسع يمكن أن نسميه بالمملكة، ثم كيف تستعيـد هذه الدويلات – تاقبيلات – المستقلة حريتها عن طريق الثورة، وتعود إلى مؤسساتهـا البدائية فتدور في حلقة الفوضى المنظمة، في غياب أي ضابط لعلاقاتها مع المخزن. لكن الباحث سرعان ما ينزلق إلى مستوى آخر من التحليل وهو يتحدث عـن «الجمهوريات الديمقراطية» كتعبير أرقى لنظـام الجماعة المتأصل عند القبائل البربريـة، دون أن ينتبـه إلى أن «لوائح الترشيح» للزعامـة لم تكن مفتوحة في وجه كل من هب أو دب من بسطاء الناس، بل لم تكن إلا تعبيرا عن واقع تمييز قائم على مستوى الجاه والنفـوذ داخل القبيلة، الضامن للوصول إلى سدة الحكم الجماعي، المـروج لـه بحماس من طرف مونطـاني. فقد اجتهد في تقـديم التقسيمات والفروع والأجـزاء المكونة للقبيلة والضامنة من خلال الصـراع الدائم الذي يؤمن التوازن داخلهـا، وإن لم تكـن تلـك التقسيمـات وتسمياتها مثـار اهتمام البربـر، باعتراف الباحث نفسه الذي يضيف أن الكلمة المتداولة والعامة هي «تاقبيلت»، وهي مشتقة من القاموس العربي، أي قبيلة، في حين ظلت الأسماء الأخرى متداولة في القاموس الإداري فقط (7).

○ **جدليـة المركزي والمحلـي.** انتبه عبـد الله العـروي إلى أن تحليل روبير مونطـاني متهافت، إذ يتجـه إلى تأكيد أصالة النظام القبلي البربري والبحث له عن جذور تاريخية رومانية المنشأ. لذلك سقط، في نظره، في مفارقات ثلاث على الأقل:

– محاولـة إضفاء الطابـع المؤسساتي على حالة ظرفيـة تظهر وتختفي حسب الظروف.

– السعي إلى التأصيل لما هو بربري باعتماد ألفاظ مشتقة من العربية.

(6) Jacques Cagne, *op. cit*., p. 591-597.

(7) Robert Montagne, *les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Ed. Afrique-Orient, Casablanca, p. 165-170.

- اعتبار القهر والضغط حالة مست القبيلة البربرية وحدها، وهو ما دفعها إلى الوحدة في وجه المخزن، هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه القبيلة المتحصنة بالجبل آخر من يطالها شطط المخزن، الذي بدأ بالمناطق الساحلية ليمتد في القرن التاسع عشر إلى قبائل الجبال تحت ضغط أجنبي؛ وبذلك لم يكن المخزن في واقع الأمر سوى مترجم لقوة ضاغطة تجاوزته هو نفسه وكان أول ضحاياها (8).

إذا كان الرحالة والإثنولوجيون قد اقتصروا في نظرتهم إلى المغرب على اعتباره مجرد «فسيفساء من القبائل»، فإن وراء هذه الكلمة تكمن الحقيقة التي ينبغي الكشف عنها. ذلك أن ما تم التغاضي عنه هو كشف السر الكامن وراء هذه الوضعية التي عاشها المغرب خلال القرن التاسع عشر، فبقيت أحداث عامة مرتبطة بتواريخ ورجال مهمين في تاريخ البلاد مبهمة، طالما لم تدرس في إطار خصوصياتها المحلية بعيدا عن المفاهيم العامة، ومن ثم السقوط في خدعة «النظام القبلي». فالمجتمع المغربي، حسب عبد الله العروي لم يشيد بالتناسل الانشطاري والتحرك في مجال فارغ ولا من ترسب انطلاقا من حقيقة أولية. ومن هنا لا يمكن التعميم انطلاقا من حالة واحدة، فالوضعيات الخاصة ترتبط بمختلف الأحداث، إما باعتبارها نتائج مباشرة لفعل خارجي أو بالتفاعل مع مؤثرات مختلفة. فالمخزن الذي أدار ظهره لجهتي سوس والشرق زهاء ستين سنة لقلة إنتاجيتهما، ولكونهما منطقتي تخوم لم يرد الإمعان في إرهاقهما جبائيا، مما سمح لهما بالتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، ما لبث أن دفعته الأخطار الأجنبية المحدقة بالبلاد إلى تعيين قواد وعمال بهما. فكان من الطبيعي أن يثير هذا التعيين الجديد رد فعل محلي لدى جيل جديد من السكان المحليين الذين لم يكن لهم سابق عهد بحكم مخزني لم يألفوا وجوده ردحا طويلا من الزمن. لذلك لا غرابة أن يحدث الاصطدام، بل حتى المخزن نفسه لم يكن لينفي رد الفعل القبلي الذي برر به إمعانه في نهج طرائق شتى للسيطرة والإخضاع دون أن يكون في مفكرة أي منهما الذهاب إلى حد قضاء طرف على الآخر بغية التخلص منه نهائيا (9).

لقد كان لكل منهما حساباته ورهاناته، وظهر في نهاية المطاف أن لعبة الصراع والمصالحة التي جمعت المخزن مع مختلف الفئات والنخب تختلف عن أشكال

---

(8) Abdallah Laroui, *les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, Ed. Centre culturel arabe, 1993, p. 154-190.

(9) *Ibidem*.

الصراع الطبقي، وعن واقع جزئيات تصطدم لتتوحد مستقلة عن أي حكم مركزي. بل إن الضامن لوجود واستمرارية «التنظيم المغربي» هو تلك العلاقة الجدلية بين المركزي والمحلي التي لا تستقر على حال، والتي تجعل كليهما في حاجة ماسة للآخر مهما بلغت درجة التوتر والانفعال (10).

○ **النمط القبلي.** هذا الواقع عسير الفهم، غريب الأطوار على كل من حاول النظر إليه بمنظار أوروبي. هو ما أدركه جاك بيرك (J. Berque) فعبر عنه قائلا: «نحن أمام اتجاه يشكل بوضوح عكس الاتجاه الذي سار عليه التاريخ الأوربي. ففي هذه القارة، تم إنجاز البناء السياسي انطلاقا من عناصر صغرى ومعزولة: الضيعة الملكية، وضيعة العهد الغالي – الروماني، والدير، والمدينة. على أن ترسيخ الوحدة الوطنية جاء بعد أن نضج مسلسل الالتئام، وعلى أساس ضمانات ملموسة. أما سلط المغرب الكبير، من زعامات قبلية وقيادات فردية وتوسع الحركات الروحية والأسر الحاكمة، فإنها تلتهب أو تنطفئ بسرعة مدهشة، فليس لإشعاعها مفعول عميق، بل ينتشر فوق وسط متنوع ومنتشر، مجزأ لكنه ذو نزوع كوني (...) وحسب الاصطلاح المتداول في العصر الوسيط الأوربي، لم يعرف المغرب الكبير في الماضي لا نمط «الضيعة» الفيودالية ولا «كمونة» حقيقية» (11). هذا التمايز لم يكن سهل الإدراك لمن اتكأ على ابن خلدون لتبرير إسقاطاته النظرية الجاهزة وتحامله على العرب في سياق التأصيل لتواجد البربر، متناسيا أن نفسية هذا العلامة الكبير، التي كانت تشمئز من سلوكات الأعراب، كانت بدورها أندلسية المنشأ والذوق (12).

لقد خلص جاك بيرك إلى القول: «من الأكيد أن [نظام الحكم] على الطريقة العربية، ساعد على انتشار النمط القبلي الذي ارتبط إلى حد ما بنزوح بني هلال، وبطبيعة الحال أثر ذلك النظام في الواقع الاجتماعي، كما أنه تأثر بذلك الواقع الاجتماعي وتأثر بردود فعله في نفس الوقت. مثلت ظاهرة القبيلة إذن كما تمت معاينتها فيما قبل – وهي محتفظة بحيويتها في السهول التي خضعت للسلطة منذ

(10) *Ibidem*.

(11) جاك بيرك، في «مدلول القبيلة بشمال إفريقيا»، الأنتروبولوجيا والتاريخ، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1988، ص. 123.

(12) A. Laroui, *op. cit.*, p. 157.

عهد بعيد – مرحلة تتوسط عددا من المستويات: تطور عام مرتقب، واختيار إداري، وحركات محلية تتسم في الغالب بالقوة، فالقبيلة إذن ظاهرة ثانوية، اصطناعية إلى حد ما، ولعل هذا ما يفسر قابليتها للانقطاع والانكسار ويجعل فهمها أمرا مستعصيا» (13). ولأن كلمة قبيلة تم شحنها بدلالات وأبعاد متنوعة من طرف باحثين من مختلف التخصصات، فالعودة إلى التأريخ لها وتتبع استعمالاتها في الوثائق الرسمية أو الخصوصية التي تتصل باحتلال الجزائر (...) إلى الآن كما اقترح ذلك نفس الباحث (14)، قد يفيدنا في فهم التهويل في وظيفتها.

○ **نمط الإنتاج القبلي والمخزني.** قاد التوقف عند وظيفة القبيلة وعلاقات الإنتاج داخلها إلى الحديث عن نمط إنتاج قبلي متداخل ومتمفصل مع نمط إنتاج مخزني كما فعل ذلك باحثون في الاقتصاد (15) مثل محمد صلاح الدين الذي يرى أن علاقات التملك الاستغلالي والتعاوني السائدة داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية تجمع بين نمطين من الإنتاج:

الأول، نمط إنتاج قائم داخل الجماعات القبلية/القروية تطغى عليه الخصائص التالية:

- الملكية شبه الجماعية للأرض ووسائل الإنتاج؛
- محدودية الاستغلال بين أعضاء الجماعة. فعلى الرغم من تعقد أشكال التعاون السائد، فإن مسلسل الإنتاج خاضع للمزارع الذي يشتغل كفرد من القبيلة فوق أرضه وينظم وقت عمله كما يشاء؛
- المساواة النسبية في توزيع إنتاج العمل؛
- ضعف سلطة الزعيم وطابعها الظرفي؛
- الطابع المعاشي لاقتصاد الجماعة.

الثاني، نمط إنتاج قائم داخل الجماعات المخزنية أو الخاضعة للمخزن المتسم بما يلي:

- الملكية شبه الخاصة لوسائل العمل. فإذا كانت وسائل العمل عائلية، فإن ملكيتها الفعلية توجد في يد شخص واحد.

---

(13) جاك بيرك، م. س.، ص. 125.

(14) نفسه، ص. 113.

(15) M. Salahdine, *le Maroc : tribus, makhzen et colons, essai d'Histoire économique et sociale*, Ed. l'Harmattan, Paris, 1986, p. 124-125.

- ارتكاز علاقة الاستغلال السائدة على الاقتطاع الضريبي والأجر العيني للعمل.
- احتكار المالك الحقيقي لإعادة توزيع الإنتاج.
- بساطة شكل التعاون السائد، إذ أن عمل المزارع ينظم تحت إشراف ومراقبة ممثلي الدولة.
- الطابع المطلق لسلطة الزعيم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم اقتصار الإنتاج على ضمان معاش أفراد الجماعة فقط، واتجاهه أساسا نحو تقوية السلطة والمبادلات.

لكن مع ذلك، فإن هذين النمطين من الإنتاج (القبلي والمخزني)، كما عرضناهما، لا ينقطعان، بل يتمفصلان ويتداخلان بشكل يؤثر عليهما معا. فنمط الإنتاج المخزني يتجه ويسعى إلى الهيمنة، واحتواء نمط الإنتاج القبلي، انسجاما مع منطقه في الإنتاج وإعادة التوزيع، وهي مهمة جد صعبة ومتناقضة. ويخلص نفس الباحث إلى اعتبار النعتين اللذين وظفهما للتعبير عن الخصائص الأساسية التي طبعت التنظيم الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي لمغرب ما قبل 1912، مجرد صفتين ظرفيتين ما دام مفهوم المخزن يكثف، في نفس الوقت، معنى المؤسسة في بعدها الديني، والجهاز الإداري والسياسي، ومعنى المبادرة الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بكل الامتيازات، والتي تدفع المجتمع في اتجاه معين يرهن صيرورة البلاد. على أن مفهوم القبيلة بدا له جد ملائم، فهو الإطار الاقتصادي والوحدة الترابية وإطار الدفاع عن الجماعات القروية. إذن فهو تعبير اقتصادي وسياسي واجتماعي، عن التلاحم والتضامن بين قبائل المزارعين (16). ترى ما حدود ومصداقية وأبعاد هذا التضامن ؟

لإبراز ذلك لابد من إبداء الملاحظات التالية:

○ إن الشكل المنوه به في علاقات الإنتاج داخل النمط القبلي ارتبط في واقع الأمر بفترة بعيدة عن مستجدات القرن التاسع عشر، وإكراهاته التي قضت على البنية الأساس في عملية الإنتاج، وهي الأسرة الكبيرة التي جسدت فعلا الشكل الوحيد الذي كان من شأنه ضمان التوازن على مستوى الوحدة الإنتاجية، الذي يجعلها في مأمن نسبي من أخطار الإفلاس ومساوئ الشركة، وبفضل ما كان يتأتى في إطارها من تقسيم للعمل بين الزراعة والرعي وتحصيل النقود والاستجابة

(16) M. Salahdine, *op. cit.*, p. 124-125.

للتعاضد الجماعي. وكانت سواعدها لا توفر الصمود ضد الجفاف فحسب، بل إمكانية توسيع المساحة المستثمرة (17).

○ إذا كان هذا الشكل الأسري الممتد قد تعرض في نهاية القرن التاسع عشر للتفكك، فإن من تبعات ذلك تجزؤ المحيط الزراعي، فيصبح الإنتاج موكولا إلى أسرة على رأسها فردان أو فرد واحد، غير قادر على النهوض بالمهام الكثيرة التي كانت تنجز داخل العائلة الكبيرة في علاقته بمحيطه، فبالأحرى أن يتحكم في مسلسل الإنتاج، أو تنظيم وقت عمله كما يشاء. وهو سؤال يطرح حتى على وضعيته داخل الأسرة الكبيرة، حيث لا راد لحكم وإرادة صانع القرار داخل العائلة الكبيرة.

○ إذا كان شكل العمل يظهر نمطا تآزريا بين أفراد القبيلة فيما سمي بـ «التويزة»، فإنه في واقع الأمر قد أفرغ من مضمونه العفوي التلقائي والتعاضدي، وأخذ أبعادا تسخيرية لفائدة الفئة الأكثر حظوة وجاها داخل القبيلة. ويتعلق الأمر بالأعيان الذين امتلكوا القرار واستبدوا به داخل القبائل، رغم الحديث عن الديمقراطية الوهمية والتسيير الجماعي. ذلك أن امتلاكهم للثروة مكنهم من الانفراد بتسيير أمور الجماعة دون شراكة عامة الناس لهم لا في صنع القرار ولا في الثراء المتزايد الضامن لبقائهم على رأس القبيلة لتدبير أمرها داخليا وفي علاقتها بالجوار أو المخزن. كما كانت نظرتهم وسلوكهم التضامني تعبيرا عن إشفاق لامتصاص الغضب، وتعويضا عن اغتصاب يتم التحايل لعدم إثارة الشعور به.

○ إذا كان الحديث قد جرى عن سلطة ضيقة وعابرة لزعيم جماعة ما داخل النمط القبلي، فإن ذلك لا يعني إتاحة الفرصة لتناوب حقيقي في التسيير داخل الجماعة تجنبا للاستبداد، بل هو تداول بين أفراد فئة لها مواصفات مادية ورمزية تميزها عن العامة، من فقراء ومعدمين وعبيد وملاكين صغار وحرفيين. فالفرق بين الفئتين واضح، كما أن فئة الأعيان هاته التي أخذت بزمام الأمر في كل ما يتعلق بتسيير شؤون القبيلة بعد انتخاب قيادتها الجماعية وزعيمها المؤقت لم تتسم مسؤولياتها بالاستمرارية والديمومة استجابة لنزوع ديمقراطي متأصل، بل كانت تعبيرا عن سلوك مواكب لنمط انتقالي وظرفي في حد ذاته، يظهر ويختفي، ويجعل من الصعوبة إضفاء الطابع المؤسساتي على نظام متقطع في الزمان والمكان، يدبر اليومي ولا يفكر في التراكم الذي يضمن له على الأقل إعادة إنتاج مقومات استمراريته، فبالأحرى تفعيل آليات تجاوز الشكل القبلي الذي يسيجه.

(17) أحمد التوفيق، م.س.، ص. 228.

○ **القبيلة وامتداداتُها.** رغم استفادة جرمان عياش مما قدمه له دافيد هارت (David Hart) حـول الريف من تحليل ووثائق، فإنه انكب على دراسة تلك الوثائق ومقارنتهـا بأخرى مغربية، وتوصل إلى نتائج مخالفة لتلك التي استخلصـها هارت حـول المجتمع الريفي. إذ خلص الباحث المغربي إلى أن القبيلة بهذه المنطقة مقسمة إلى أفخـاذ، ومتفرعة إلى مجموعات أسر، يجمع بينهـا الشعور بالانتماء إلى رابطة القرابة، مما يجعلها تشكل كيانا اجتماعيا متميزا. وهي أيضا وحدة جغرافية ذات تقطيع واضح المعالم، تتكون حسب رقع متوازنة، من المزروعات والغابة والمرعى. ضمن هـذا الإطار، وحول مختلف الأسواق الأسبوعية، تنساب الحياة الاقتصادية بـين القبيلـة أولا، إلا أن المبادلات تقوم أيضا مع القبائـل المجاورة، وتمتد تدريجيا حتـى إلى مدينة فاس. والنتيجة الطبيعية لذلـك أن الحياة السياسيـة تظل بدورها في نفس الإطـار، وتتدرج حسب مختلـف المستويات التي تتميز داخـل القبيلة، أي الأفخـاذ، ثـم مجموعـات الأسر في مستـوى أدنى. علـى أن هذه الحيـاة السياسية تقـوم في مقـام آخر علـى أساس توزيـع الأراضي بـين أعضاء القبيلـة؛ وحيث إن هـؤلاء لم يكونـوا كلهم مـلاكا في الحقبة المعاصرة، فقـد كان الفلاحون المحرومون مـن الأراضـي مجرد أتباع لمشغليهـم. لكن هذه الملكيات رغـم كونها ذات امتدادات متفاوتـة، فإنهـا لم تؤد إلى ظهور مـلاك كبار، وإنما إلى وجـود فلاحين ميسورين، نظـرا لضيـق المساحات المتوفـرة، ولكثرة عـدد المـلاك، الشيء الـذي أضفى على المجتمـع الريفي طابع الاتزان والاستقرار النسبـي. وهؤلاء الفلاحون الميسورون المعضـدون بوفرة ذريتهـم وثلة أتباعهم، كانوا – داخل المجالـس التي يؤسسـونها – يتقاسمـون السلطة، وغالبا ما يتنازعونها سواء عن طريق المشاركة الجماعية أو عـن طريـق التفويض. وذلـك في المستويات المشار إليها أعـلاه، أي مجموعة الأسر، والفخذ، أحيانا القبيلة بأسرها (18).

بعـد هذا التقـديم المكثف لشـكل القبيلة بالريـف، انكب الباحث علـى الرد على أولئـك الذيـن لم يروا في المجتمع الريفـي سوى الفظاظة وانعـدام الفضيلة ومنطق الثأر الذي يجعل «القاعدة المألوفة هي أن تنشب كل سبت أربع أو خمس معارك على الأقل، يلاقي فيها خمسون أو ستون شخصا حتفهم» (19).

---

(18) جرمان عياش ، م. س.، ص. 191–193.

(19) نفسه، ص. 196.

○ **إقتصـــاد القلة والكفاف.** ما يهمنا مما قدمنـاه ونقدمه من شـهادات حول العلاقـات داخـل مختلف مكونـات القبائل المغربية، هـو رصد المعيشـ اليومي من جهـة، والنسيـج العلائقي لهـذه العناصر من جهـة ثانية. وهي عناصـر تفاعلت في تنظيـم اجتماعي معين، اتسـم بالصراع تارة والانسجـام والمصالحة تارة أخرى، ممـا أثر علـى حياتهـا الاقتصادية وتدبـير شؤونهـا السياسية. إضافـة إلى رصد الأنسـاق الذهنيـة التـي تأثرت بهذا الواقع الـذي أفرزها، لكنهـا عوض أن تواكب المتغـيرات وتتفاعل معها، شكلـت أداة التوازن المفضي إلى إبقـاء الحال على ما هو عليه. فالقبيلة إذن بقدر ما تظهر بمظهر التنظيم الاجتماعي الذي يستجيب لظروف اقتصاديـة وسياسية واجتماعيـة تفرض نفسها، بقدر ما تجسـد تعبيرا اقتصاديا ارتبط بنمط إنتاج معاشي تكاملت عناصره لتغطية عجز القلة والكفاف الحائل دون تحقيـق الوفـر المؤدي إلى إفـراز أدوات تعبير أرقـى تتفسخ فيها النظـم القبلية في اتجـاه مستويـات سوسيو اقتصادية أرقـى. فهي وإن شكلـت بعظامها وكوانينها وأرباعهـا وأخماسها تجمعا بشريا يتعايش وفق قوانين معينة وتنظيم خاص فوق مجـال ترابي قد يضيق أو يتسع حسب الظروف، فإنها اعتبرت على مستوى شكل الإنتـاج الاقتصادي تجسيدا لتدبير علاقات إنتاج تطمـح إلى الحفاظ على توازنات توهـم بالهشاشة، لكنها تؤمن عناصـر الاستمرارية في نفس الوقت. وعلى مستوى توزيـع الجبايـة، مثلـت القبيلـة وحدة جبائيـة كبرى تتقاسـم وحداتهـا الصغرى مختلـف أنـواع الجبي والتسخير بشكل يتلاءم وقدراتهـا الجبائية سواء من حيث الثروة المادية أو البشرية.

لقـد شكلـت الأسـرة النـواة الأولى للبناء القبلـي والخليـة الأسـاسيـة للإنتاج والجبـي، وتعرضـت لتطـور لا يمكـن تجاهلـه خلال الفـترة التـي تهـم دراستنا. فالأسرة الكبيرة أو العائلة الممتدة تدهورت بشكل واضح بسبب ظروف استجدت منـذ منتصـف القرن التاسع عشر، وحالت دون نمو وتجدد هذا الشكل من التنظيم العائلـي الـذي تعرض للانقسام إلى أسر مقلصـة أو نووية، تقلصـت معه مساحة الاستغلاليـات الزراعية المشتركة، فحلت المـزارع الصغرى محل الحقول الزراعية الكـبرى، وتجـزأت حصة المياه بين الورثة لدرجة فقدت معهـا كل فاعلية، وانعكس الوضـع على تربية الماشيـة بدورها. إذ في غياب «التقسيم العائلي للعمل» الذي كان جاريـا زمن العائلة الكبرى، أصبح علـى كل رب أسرة صغيرة تدبير مصير قطيعه الصغير ومحاطه الضيق وفق توزيع وقته اليومي. وإذا كانت الآلية المتحكمة في هذا

التفكك الأسري آتية من فوق في شكل إكراهات خارجية أملتها عواقب مستجدات الأزمة المتفاقمة التي حلت بالبلاد، ولم تكن نتيجة تطور داخلي طبيعي إثر تحقيق تراكمات مادية تستدعي إنتاج بنى اجتماعية مسايرة لها، فإن ذلك ما جعل هذا التطور يأخذ منحاه السلبي كتعبير عن مجتمع زراعي يفتقد وسائل التجاوز إلى مرحلة أخرى من التطور في نمط الإنتاج. هذا التغيير الذي طرأ على المورفولوجيا الاجتماعية للبادية المغربية، هو الذي يفسر في مقام آخر تراجع قدرات القبائل على الاستجابة لمتطلبات المخزن، سواء تعلق الأمر بضروريات الحركة ولوازمها أو الجباية بمختلف أصنافها بسبب تقلص أفراد الأسر وتراجع قدراتهم الإنتاجية وغياب «المتخصصين» في الاستجابة لحاجيات المخزن الذي كانت توفره الأسر الكبيرة المتعددة الأفراد (20)، وإن كان المخزن قد حاول إيجاد صيغة قانونية في مجال الجباية تواكب هذا التحول من التدبير الجماعي لأمر الوظائف المخزنية إلى المسؤولية الفردية في الأداء لمنع التملص الجبائي الذي استشرى مع تفاحش ظاهرة الفرار من القبيلة الأم. تقول رسالة سلطانية موجهة من السلطان الحسن الأول إلى أمناء أولاد الشيخ: «أمناء أولاد الشيخ وأشياخهم المعينين وبعد؛ وصل كتابكم بأنكم قيدتم زمام إخوانكم الذين بالغرب وسايس ولما دفعتموه لخديم عتبتنا الأمين التازي امتنع عن إدخالهم معكم إلا بإذننا الشريف وطلبتم أن تبقوا كما كنتم قبيلة واحدة وصرنا من ذلك على بال. فالضابط الذي مهدنا به في الترتيب الجديد هو أن كل من نزل بمحل ينسحب عليه حكم أهله ويعمه ما يعمهم إبقاء لما كان على ما كان بالنسبة للاستيطان ودفعا للمشقة وضبطا للقواعد وإن انضافوا في النزول إليكم يسقطون من ترتيب الغرب ويدخلون في ترتيبكم كذلك وعلى هذا أمضينا العمل في سائر قبائل الترتيب فليكن عملكم عليه والسلام. في 10 ربيع الثاني عام 1302هـ» (21).

يجدر بنا التنبيه إلى ما يمكن أن يخلفه ذلك الفرار من تأثيرات على مورفولوجية الشبكة القبلية، وما يحدثه داخلها من خلخلة لكثير من الثوابت والأعراف، وامتزاج وتداخل وتعايش اضطراري. فقد شهدت الفترة التي نهتم بدراستها حركة غير عادية من التحركات البشرية، إن في شكل هروب أو في شكل ترحيل جماعي كان يقدم عليه المخزن استجابة لمصالحه الخاصة، مما جعل النظريات المجردة أو التي

---

(20) أحمد التوفيق، م.س.، ص. 118–119.

(21) رسالة سلطانية ضمن كناش بالخزانة الحسنية بالرباط رقم 360، ص. 212.

انطلقت من نظرة بانورامية لمجتمع أغلبية سكانه موزعون على شكل قبائل غير قادرة على تجاوز سقفها الإثنوغرافي أو السوسيولوجي لتبحث عن القوى الخفية المتحكمة فعلا في التوازن الذي أمن للمجتمع المغربي وحدته. هذا التوازن الذي أرقها، وغدا لغزا محيرا ذهبت في تفسيره هذه النظريات مذاهب شتى، مما أثار فضول كثير من الباحثين لمناقشتها. فقد سجل نيكولا ميشيل فيما يتعلق بالسلوكات الجماعية وأشكال التضامن ملاحظات جد مهمة. فداخل المجال الجماعي الذي يحتضن حياة البدو، كانت تمارس طقوس وعادات مشتركة مواكبة لبداية موسمي الزراعة والحصاد. لكن أهم هذه التقاليد هي تلك التي كانت تأخذ طابعا تضامنيا، كالتعويض أو التخفيف عن ضرر ما لحق بأحد أفراد القبيلة كفقدان الدواب مثلا، والتويزة ذات الأصل البربري من الناحية اللغوية، والتي تعني الممارسة الجماعية لأشغال زراعية لفائدة الغير. وقد انطلق العمل بالتويزة في شكل سلوك تطوعي، لكن سرعان ما تحول إلى عمل إجباري. لقد أخذ شكل عمل تعاوني بين الجيران لتسريع وتيرة العمل والتخفيف من الملل أثناء الحصاد وجني الزيتون وقطف الثمار في جو مفعم بالحماس غالبا ما ينتهي بوليمة جماعية. لكن التويزة بقدر ما كانت تعكس أن مصلحة العمل تترجم بالملموس العلاقات الاجتماعية الكاشفة عما هو حميمي فيها والمضمرة لما هو نفعي استغلالي بإبراز طابع المساواة والتلاحم، من خلال طقس تعمل فيه الجماعة وتشرب الشاي وتتناول الطعام بشكل جماعي، مع ما يرسخه ذلك في ذاكرتها من تعاضد وألفة؛ كانت في الوقت نفسه استجابة لضرورة جبائية ممثلة في الاستعداد الجماعي لخدمة حقل فقيه الدوار (22).

كانت مساعدة الفقراء تأخذ أشكالا مختلفة، كباقي مظاهر الحياة الاجتماعية. ففي مناطق مختلفة من البلاد، خاصة بالشمال، كان أول مُدٍّ يتم إخراجه من الغلة على البيدر يترك لفائدة الجماعة ليستفيد منه الفقراء، هو المعروف بـ «مد سيدي بالعباس». وهو وإن كان في جوهره دينيا إراديا، فإنه يظهر كاقتطاع ضريبي جماعي أضحى مع الزمن ضرورة لابد منها، شأنه في ذلك شأن «الفطرة» (23).

وقد كان ثلث هذا النوع من الصدقة يوزع على المتسولين الذين يترددون على الخيام، والثلث الثاني يقدم لفقيه الدوار، أما الثالث فكان من نصيب الفقراء

(22) M. Nicols, *Une économie de subsistance. Le Maroc précolonial*, Ed. Institut français d'archéologie orientale, Le Caire, 1997, p. 268-269.

(23) الفطرة: مقدار مد صغير من الحبوب على كل فرد أن يدفعه بعد انفراط شهر رمضان وحلول عيد الفطر.

والمعوزيـن المحليين الذيـن يتعففون عن طلب الصدقـات. إن قياس حجم «الفطرة» يكشـف حـدود تحول اجتماعـي مرتقب يأخـذ قيمته الحقيقية من تجـدده السنوي باعتبـاره واجبـا اجتماعيـا، لا يسمـن ولا يغنـي من جـوع. وبينما يتـوارى البعد الاقتصــادي، تقفـز المسحـة الدينيـة علـى الواجهة مجسـدة في حمايـة الميسورين للمعدمـين. وتأخذ الأشكال التضامنيـة في الواحات ما قبل الصحراوية أبعادا أشد دلالـة، ذلـك أن عائدات الضرائـب المحلية كانت تنفـق لفائدة الحرس الذي يسهر علـى أمن وهدوء القصور، وإعانة الفقراء والعجـزة وتأمين حماية وصداقة قبائل الرحـل، وفي بعضـ الأحيان تقـديم هدية للسلطان. لقد أصبـح العمل الخيري شيئا مألوفا لا يمكن التراجع عنه، فالصدقة وإن كانت ممارسة خاصة وإرادية انسجاما مـع قناعـة دينية، فإنهـا أصبحت شبـه ضروريـة في كل الجماعـات القروية ولدى كل القبائـل، وأدرجـت في إطارهـا الاجتماعي والسياسي، لتأخـذ مدلولها الحقيقي الـذي يتجاوز منطـق الأقدار ويكشف الأمور كما هي. فكمـا أن لكل جماعة فقيهها ومسجدهـا وأعيانها فإن لها كذلك فقراؤهـا (24). «فعن طريق الحياة الدينية كان سـكان القبيلة يحاولون التغلب على النقص في الإنتاج الزراعي، والنقص في الجهاز السياسـي والقضائـي، والضيـق في فهم العالم، كمـا كانوا يحاولـون التغلب على الحرمان الاجتماعي والقهر السياسي» (25).

أدى الدين وظيفته، كملاذ للمستضعفين، بكل قوة لدى قبائل عاجزة عن ضمان المعاش لأفرادها، غير حاملة بإنتاج تراكمي يغير نمط عيشها ويجدد نظام قيمها إثر فـرز اجتماعـي حقيقي لا تنفع معه شفقة المحسنين لتكميـم أفواه المعوزين. ذلك ما يحتـاج إلى نمـط آخر من التفكـير لم تنضج شروطه بعد لتدفـع الشريحة الواسعة مـن المجتمع المغربي إلى الوعي، ليس فقط بواقع الاستغلال الذي تعيشه والشطط الجبائي الذي تئن تحت وطأته، بمبررات أخلاقية وروحية، بل بالارتباط العضوي بـين أداء الجبايـة، أيـا كان نوعهـا ومرجعيتهـا، والمشاريع التنمويـة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية كما ساد في الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

لقـد موهت أساليب الإشفاق والتضامن بتخريجاتهـا المختلفة على المتضررين اجتماعيـا، وتفاعل العنف المادي والرمزي للمخزن لاغتيال الوعي الحقيقي بطبيعة

(24) M. Nicols, *op. cit.*, p. 268-270.

(25) أحمد التوفيق، م.س.، ص. 439.

واقعهم، فانقادوا في مسار لا يزيغ عنه إلا ما يدرج في الفتن المبررة لتحريك آليات الإخضاع وإعادة إنتاج السيطرة.

حظيت القبيلة المغربية، باعتبار موضوعها يقع في نقطة تقاطع بين حقول معرفية مختلفة، باهتمام خاص من طرف سوسيولوجين وانتربولوجيين واثنولوجين ومؤرخين وعلماء اقتصاد أجانب ومغاربة. ساهمت إنتاجاتهم، بتنوع زوايا نظرهم للموضوع، في إماطة اللثام عن كثير من حقائق وأسرار القبيلة المغرببية خلال القرن التاسع عشر. وقادت إلى الانتباه إلى الميكانيزمات المتحكمة في بنية القبيلة وآليات اشتغالها ووظائفها وأدورها في ظل علاقة مع السلطة المخزنية تفاوتت بين التمرد والإخضاع، وإقتصاد كفاف منذور للقلة والندرة يطمح لتحقيق المعاش عوض الكسب والتراكم. فكان أن تهشمت النواة الأصلية للإنتاج داخلها ممثلة في العائلة الممتدة، نتيجة إكراهات داخلية وضغوط خارجية، وتكلست بنيتها بسبب أساليب التكافل المموهة عن التفاوت المترسخ داخلها، فاستحال تحللها كبنية إجتماعية لتفسح المجال للعبور نحو مجتمع المواطنة عوض مجتمع الرعية، وكوحدة إنتاجية للانتقال من نمط المعاش والكفاف إلى نمط الكسب والتراكم.